



برامج صندوق النقد الدولي في تونس: النجاحات، الإخفاقات، والتحديات المستمرة

جدول المحتويات

3.....	المقدمة
4.....	مبررات الدراسة وأهميتها
4.....	أهداف الدراسة
5.....	الجزء الأول: السياسات الجبائية لصندوق النقد الدولي في تونس
9.....	الجزء الثاني: التحليل النقدي للسياسات الحالية
15.....	الجزء الثالث : التحديات المستمرة
17.....	الجزء الرابع: البدائل المقترحة
19.....	الخاتمة
20.....	المراجع

المقدمة

تُعتبر السياسة الضريبية من الأدوات الأساسية في السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق توازن فعّال بين الموارد والنفقات العمومية وضمان توزيع عادل للأعباء الجبائية بين فئات المجتمع المختلفة. يتدخل صندوق النقد الدولي في هذا السياق من خلال تقديم المشورة والإرشادات ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يشترطها على الدول للحصول على التمويلات اللازمة.

في تونس، لعب صندوق النقد الدولي دورًا محوريًا في توجيه السياسات الاقتصادية، لا سيما الجبائية، خاصة بعد ثورة 2011، حيث اعتمدت تونس على برامج الصندوق لدعم ماليتها العمومية. وقد أسفرت هذه البرامج عن إدخال تغييرات جوهرية على النظام الجبائي، إلى جانب تأثيرها على سياسات مالية وهيكلية أخرى. ومع ذلك، أثارت تأثيرات هذه السياسات جدلاً واسعاً، حيث تباينت الآراء حول فعاليتها في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

تشير وجهة نظر الحكومة والسلطات الاقتصادية إلى أن السياسات الجبائية والإصلاحات الأخرى التي أوصى بها صندوق النقد الدولي قد ساهمت في تحقيق بعض الأهداف المالية على المدى القصير، مثل تحسين عجز الميزانية وزيادة الموارد العمومية، مما جعلها ضرورية لضمان الاستقرار المالي في فترة انتقالية صعبة. في المقابل، يشعر القطاع الخاص والمستثمرون بأن هذه السياسات قد أثرت سلباً على بيئة الأعمال والاستثمار، حيث تسببت في زيادة الأعباء المالية على الشركات والأفراد، مما أثر على النشاط الاقتصادي وخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق. أما المجتمع المدني والباحثون، فيركزون على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع لهذه البرامج. يشيرون إلى أن تطبيقها قد أدى إلى زيادة الأعباء على الفئات الأقل دخلاً، مما ساهم في تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. كما يرون أن السياسات لم تحقق النتائج المرجوة في تحسين مستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، يقدم الأكاديميون والخبراء تحليلات نقدية تستند إلى بيانات وتجارب مقارنة. بعضهم يرى أن برامج الصندوق قد تكون فعالة في تحقيق الاستقرار المالي، ولكنها تحتاج إلى تعديلات لتكون أكثر توافقاً مع الظروف المحلية واحتياجات الاقتصاد التونسي. بينما يرى آخرون أن هذه البرامج كانت لها تأثيرات محدودة أو حتى سلبية على النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار الاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لبرامج صندوق النقد الدولي في تونس، مع تسليط الضوء على النجاحات والإخفاقات والتحديات المستمرة، بما يشمل السياسات الجبائية كجزء من هذه البرامج. كما تسعى الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات بناءً على رؤى متعددة الأطراف وبيانات موثوقة.

مبشرات الدراسة وأهميتها

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التي وضعها صندوق النقد الدولي في تونس، والتي جاءت كجزء من الجهود الرامية لتعزيز الموارد واستقرار المالية العمومية في إطار تلبية المطالب التي قامت من أجلها الثورة التونسية، مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ورغم أن هذه السياسات تهدف إلى معالجة التحديات المالية، إلا أن التقييم الشامل لنتائجها على أرض الواقع يستدعي تحليلاً معمقاً يأخذ في الاعتبار التداعيات على مختلف شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يُعتبر فهم تأثير هذه السياسات ليس مجرد خطوة ضرورية بل هو عنصر حاسم لفهم مدى تحقيقها للأهداف التي قامت من أجلها ما سمي بـ " ثورة الياسمين".

ورغم أن هذه السياسات قد ساهمت في تحسين بعض المؤشرات المالية على المدى القصير، إلا أن التنمية المستدامة والمساواة الاجتماعية تتطلب تقييماً أشمل للفجوات والإخفاقات التي ظهرت خلال تطبيقها.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في تحفيز النقاش حول ضرورة إعادة التفكير في الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو حلول متوازنة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بعيداً عن الحلول التقليدية التي قد لا تتناسب مع تطلعات الشعب التونسي في الوقت الراهن.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق وشامل للسياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي على تونس، مع تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات. وتتمثل الأهداف الرئيسية في ما يلي:

- تقييم النجاحات التي تحققت وذلك من خلال دراسة كيفية تحسين الموارد الحكومية وتخفيف العجز المالي من خلال هذه السياسات وتحليل مدى نجاح السياسات المذكورة في تعزيز استقرار المالية العمومية وتحقيق التوازن بين النفقات والموارد ثم تسليط الضوء على الجوانب التي ساهمت في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية على المدى القصير.
- تحديد الإخفاقات والتحديات التي واجهتها تونس من خلال تحليل التأثيرات السلبية للسياسات على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على القطاع الخاص والاستثمارات، بالإضافة إلى تقييم مدى تأثير هذه السياسات على الفئات الاجتماعية، لا سيما الفئات الأقل دخلاً، وانعكاساتها على تحقيق العدالة الاجتماعية. كما يتناول النص استكشاف العوائق والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه السياسات، سواء على المستوى الهيكلي الإداري والاقتصادي أو من حيث طبيعة الاستجابة الشعبية.
- استكشاف البدائل الممكنة لتحسين الأداء الجبائي ضمن إطار برامج صندوق النقد الدولي في تونس، من خلال تقديم مقترحات عملية للإصلاح تتناسب مع خصوصيات الاقتصاد التونسي وتلبي الاحتياجات المحلية. تهدف هذه البدائل إلى اقتراح سياسات جبائية أكثر عدالة واستدامة لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الإصلاحات الجبائية التي يوصي بها الصندوق، لضمان توزيع أكثر عدالة للأعباء الجبائية وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.
- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تعديل السياسات الجبائية لتشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع ضمان توزيع عادل للأعباء الجبائية بما يدعم الاستدامة الاجتماعية.
- تحفيز النقاش بين صناع القرار والأكاديميين والمجتمع المدني حول إعادة التفكير في السياسات الجبائية بهدف مراجعتها واعتماد استراتيجيات أكثر شمولية.

الجزء الأول: السياسات الجبائية لصندوق النقد الدولي في تونس

1. خلفية تاريخية

تعود العلاقة بين تونس وصندوق النقد الدولي (IMF) إلى عدة عقود، وقد اتسمت بالبرامج الهادفة لدعم الاقتصاد التونسي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ويمكن حوصلة هذه العلاقة في ما يلي :

الفترة	المضمون
الثمانينيات	في مواجهة أزمة اقتصادية حادة، لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التكيف الهيكلي (PAS) سنة 1986، الذي استهدف إعادة التوازن للاقتصاد من خلال تحرير التجارة وتقليص العجز المالي. وقد شكل هذا البرنامج بداية التحول نحو اقتصاد السوق.
التسعينيات	أبرمت تونس عدة اتفاقيات مع الصندوق، بما في ذلك برنامج الاستعداد الائتماني (SBA 1992-1993) الذي ركز على استقرار الاقتصاد الكلي، خاصة في ما يتعلق بتقليص التضخم.
2004	تم توقيع اتفاق جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الحيوية، مع التركيز على تقليص الدين
2005-2011	رغم غياب البرامج الرئيسية، واصلت تونس تلقي الدعم الفني من الصندوق لتعزيز إدارة المالية العمومية
بعد 2011	سعت تونس للحصول على دعم دولي لإعادة بناء اقتصادها بعد الثورة، ما أدى إلى طلب قروض مشروطة بإصلاحات، بما في ذلك في السياسات الضريبية
برامج حديثة	من 2013 إلى 2015، تم تنفيذ برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) لاستعادة الاستقرار الاقتصادي. بعد ذلك، من 2016 إلى 2020، تم اعتماد برنامج آلية التمويل الموسع (EFF) لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل، رغم التحديات الاجتماعية
جانحة كوفيد-19	استفادت تونس من برنامج أداة التمويل السريع (RFI) لتلبية احتياجاتها الطارئة
2022-2023	تم بدء مناقشات جديدة للحصول على برنامج دعم، تركز على تقليص العجز المالي وتحديث الإدارة

على الرغم من جهود الإصلاح، فإن العلاقة بين تونس وصندوق النقد الدولي قد شهدت توترات بسبب الشروط الصارمة التي فرضها الصندوق ومعارضة المجتمع المتزايدة. وإجابة على هذه المعارضة، أطلق الرئيس التونسي سياسة "التعويل على الذات" بهدف تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية وتعزيز الموارد المحلية. ومع ذلك، تتطلب هذه السياسة وقتًا وجهودًا متواصلة في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة.

و تزايدت الانتقادات حول الاستراتيجية الحكومية بسبب الفجوة بين الخطابات السيادية والواقع الفعلي للاتفاقيات المالية، مما كشف عن توتر بين الطموحات الاقتصادية والحقائق المتعلقة بالتمويل الدولي. وتواجه تونس تحديات داخلية وخارجية لتحقيق التوازن بين احتياجات التمويل وتحسين علاقاتها مع شركائها الدوليين والإقليميين.

رسم 1: الشروط الواردة بمختلف البرامج المبرمة بين تونس وصندوق النقد الدولي خلال الفترة 1986-2023

الفترة	الشروط
1986	إصلاحات هيكلية كبرى: تقليص عجز الميزانية، خصوصية المؤسسات العمومية، إصلاحات في القطاع العام
1992-1993	إصلاحات اقتصادية: تحرير السوق، إصلاح المؤسسات العمومية، تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التوازن في المالية العمومية
1994-1997	برنامج التعديل الهيكلي: تحسين بيئة الأعمال، إصلاح القطاع المالي
2000-2002	برنامج الإصلاح الاقتصادي: إصلاحات في القطاع العام، إصلاح النظام الجبائي
2004	إصلاحات اقتصادية كبرى: السيطرة على التضخم، إصلاح الدعم، سياسة النقشف المالي
2005-2011	التعديل الهيكلي: إصلاح نظام التقاعد، تحسين الحوكمة، تحرير التجارة
2013-2015	إصلاحات اقتصادية واجتماعية: تقليص النفقات العامة، زيادة الموارد الجبائية، مكافحة الفساد
2016-2019	برنامج الإصلاحات الاقتصادية الشامل: تحسين المالية العمومية، تعزيز النمو الاقتصادي
2016-2020	إصلاحات في الإدارة العمومية، سياسة نقدية صارمة، إصلاحات سوق الشغل، إدارة المالية العمومية
2020	برنامج دعم اقتصادي ما بعد الجائحة: دعم القطاعات المتضررة، إصلاحات في الضمان الاجتماعي، تعديل السياسات المالية
2022-2023	إصلاحات مستمرة: توطيد الميزانية، إصلاحات هيكلية (قطاعية واجتماعية)، تعديل السياسات الاقتصادية في مواجهة التضخم العالمي والتحديات الاقتصادية العالمية

رغم النجاح النسبي لبعض البرامج في تحقيق استقرار مالي، لا تزال تونس تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبطالة والتضخم والمديونية وتحسين مناخ الاستثمار كما يستمر النقاش حول كيفية الموازنة بين الإصلاحات الضرورية وضمان استقرار اجتماعي طويل الأمد، خاصة في ظل الضغوط الداخلية والخارجية.

ويمكن القول أن هذه العلاقة الطويلة مع الصندوق توضح أن تونس تحتاج إلى إجراء إصلاحات متواصلة، علما وان هذه الإصلاحات لا تأتي دون تكلفة اجتماعية وتبقى القدرة على إيجاد توازن بين هذه المتطلبات والتحديات الداخلية والخارجية العامل الحاسم في مستقبل التعاون مع صندوق النقد الدولي .

2. النجاحات

على الرغم من الانتقادات، لا يمكن إنكار بعض النجاحات التي تحققت بفضل هذه السياسات.

فقد تم، في إطار برنامج الإصلاحات الذي أطلقه صندوق النقد الدولي في تونس، تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين النظام الجبائي وزيادة الموارد المالية. وشملت هذه الإصلاحات توسيع القاعدة الضريبية، من خلال محاولة إدراج القطاع غير الرسمي في النظام الضريبي، وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة على الأرباح العقارية، فيما لا يزال اقتراح فرض ضريبة على الثروات الكبيرة قيد المناقشة. كما شهدت نسب الضرائب تعديلات مهمة، حيث تم الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة على بعض السلع والخدمات لزيادة الموارد، وفي المقابل، تم تخفيض نسبة الضريبة على الشركات لتحفيز الاستثمار.

إلى جانب ذلك، تم اتخاذ خطوات جادة لمكافحة التهرب الضريبي، عبر تحديث التشريعات وتضييق الثغرات القانونية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة باستخدام التقنيات الحديثة وتطوير قدرات إدارة الجباية. كما هدفت الإصلاحات إلى تبسيط الإجراءات الجبائية من خلال رقمنة العديد من العمليات وتوحيد النظم الضريبية المتعددة لتقليل التعقيدات الإدارية.

و إلى جانب الإصلاحات التي تم ذكرها، هناك إصلاحات أخرى ركزت على جوانب مختلفة من الاقتصاد والمالية العمومية، منها:

- **إصلاح الدعم:** تم تخفيض دعم السلع الأساسية تدريجياً، خاصة الوقود والطاقة، بهدف تقليل الإنفاق الحكومي المرتبط بالدعم، وتعويض ذلك ببرامج حماية اجتماعية موجهة للفئات الأكثر حاجة.

- **إصلاحات في القطاع العام:** تم اتخاذ خطوات لتخفيض كتلة الأجور في القطاع العام التي تمثل نسبة كبيرة من النفقات العمومية، عن طريق الحد من التوظيف وإيقاف الزيادة في الأجور في إطار السيطرة على العجز المالي.

- **إصلاحات في الحوكمة والشفافية المالية:** تم تعزيز الشفافية في ميزانية الدولة من خلال نشر التقارير المالية وهو ما يُعتبر جزءاً من الجهود لتعزيز الثقة وتحسين تصنيف تونس في مؤشرات الشفافية.

- **إصلاحات في القطاع المالي:** تم إدخال تغييرات في السياسات النقدية والمالية، بما في ذلك تحسين الرقابة على البنوك وتعزيز مرونة سعر الصرف، بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وجلب الاستثمارات.

- **إصلاح نظام التقاعد:** تم إدخال تعديلات على أنظمة التقاعد لزيادة الاستدامة المالية لها، خاصة في ظل الضغوط الناتجة عن ارتفاع نسبة الشيخوخة وزيادة الأعباء المالية على صناديق التقاعد.

3. الإخفاقات

رغم النجاحات التي تحققت، إلا أن هناك العديد من الإخفاقات التي برزت خلال تنفيذ هذه السياسات. فبعد سنوات من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها الصندوق، تظل النتائج الإيجابية محدودة، مع استمرار العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- **زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة:** ركزت الإصلاحات بشكل رئيسي على تقليص العجز المالي وزيادة الموارد الجبائية، ولكن ذلك جاء على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة. إذ أدى الترفيع في نسب الضرائب على الاستهلاك ورفع الدعم عن السلع الأساسية إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم الفقر. ففي سنة 2023، ارتفع معدل التضخم إلى حوالي **9.3%**، مما زاد من تكاليف المعيشة وأدى إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر التونسية¹.

كما ان رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء أدى إلى زيادة أسعار الطاقة بنسبة بلغت **30%** في بعض الحالات، وهو ما أثر بشكل مباشر على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

- **استمرار التهرب الضريبي:** بالرغم من الجهود التي بذلت لتحديث النظام الجبائي وتحسين قدرات الرقابة، إلا أن التهرب الضريبي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. فغياب التشريعات الفعالة وعدم كفاءة الإدارة الضريبية أسهما في استمرار ظاهرة التهرب، مما حال دون زيادة كبيرة في الموارد.

ومن أبرز الإخفاقات، عدم تحقيق العدالة الضريبية بين الفئات الاجتماعية. فقد أظهرت البيانات أن الفئات ذات الدخل المحدود تأثرت بشكل أكبر بزيادة الضرائب غير المباشرة، بينما استفادت الشركات الكبرى وأصحاب الثروات من الامتيازات الضريبية. إضافة إلى ذلك، لم تنجح السياسات الضريبية في الحد من التفاوت الاقتصادي أو تحسين مستوى معيشة المواطنين، مما أدى إلى زيادة مشاعر الاستياء الاجتماعي.

- **التأثير السلبي على النمو الاقتصادي:** بينما كان الهدف من الإصلاحات هو تحفيز النمو الاقتصادي، أدى التركيز المفرط على إجراءات التقشف إلى نتائج عكسية. وقد أدى تخفيض الإنفاق الحكومي والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والبنية التحتية إلى تباطؤ النمو وزيادة معدلات البطالة، خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا.

فبين سنتي 2011 و 2022، تراوح معدل النمو الاقتصادي في تونس بين 1% و 2% سنوياً³، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بالاحتياجات الاقتصادية لتونس. في المقابل، كان الهدف من الإصلاحات هو تحقيق نمو أعلى يقارب 4% إلى 5%، وهو ما لم يتحقق. كما ظلت نسبة البطالة مرتفعة، حيث وصلت في 2023 إلى حوالي **15.3%**، وتجاوزت 30% بين الشباب⁴.

- **زيادة البيروقراطية:** بالرغم من جهود تبسيط الإجراءات ورقمنة بعض الإجراءات الإدارية، إلا أن بعض الإصلاحات أدت إلى زيادة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية. فرغم الجهود المبذولة للرقمنة والتقليص من البيروقراطية، ما زالت تونس تحتل مراتب متأخرة في سهولة ممارسة الأعمال إذ صنّف البنك الدولي تونس سنة 2020 في المرتبة **78** عالمياً⁵ من حيث سهولة ممارسة الأعمال وتعكس هذه المرتبة استمرار التحديات البيروقراطية التي تعيق الاستثمار وتثقل كاهل المؤسسات.

¹ https://www.donneesmondiales.com/afrique/tunisie/inflation.php#google_vignette

² تونس ستر فع أسعار الوقود شهرياً بنسبة لا تقل عن ثلاثة بالمئة | Euronews

³ تونس - معدل نمو الناتج المحلي السنوي | 2000-2024 معطيات | 2025-2027 التوقعات

⁴ مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثاني من سنة 2023 | INS

⁵ Doing Business 2020

- **مقاومة اجتماعية** : واجهت الإصلاحات المذكورة مقاومة كبيرة من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة. فالتوترات الاجتماعية والاحتجاجات ضد سياسات التقشف والإجراءات الضريبية كانت متكررة، مما أضعف قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات بشكل سلس ومستدام . ففي سنة 2023، شهدت البلاد **أكثر من 500 حركة احتجاجية** بسبب الإجراءات التقشفية وارتفاع الأسعار، خاصة في قطاعي الطاقة والمواد الغذائية.
- **غياب البعد الاجتماعي في الإصلاحات**: تم تجاهل الأبعاد الاجتماعية في الإصلاحات، حيث لم يتم توفير برامج حماية اجتماعية كافية للفئات الأكثر هشاشة التي تضررت بشدة من الإجراءات التقشفية. هذا الأمر ساهم في تفاقم الفقر وزيادة التفاوت الاجتماعي. ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فإن نسبة الفقر المدقع في تونس كانت تقدر بحوالي 2.9% سنة 2020 وبلغت 3.1% سنة 2023⁶. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن السياسات التقشفية قد زادت من معدلات الفقر غير الرسمي، حيث أن الطبقات الفقيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً من ارتفاع تكاليف المعيشة⁷.
- **ضعف المؤسسات والإدارة** : لا تزال الإدارة العمومية تعاني من إشكاليات هيكلية، بما في ذلك الفساد والبيروقراطية المفرطة. هذه العوامل تقف عتبة أمام التنفيذ الفعال للإصلاحات وتؤدي إلى هدر الموارد العامة، مما يقلل من تأثير السياسات الإصلاحية.
- **الاعتماد الكبير على الديون** : بدلاً من التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي تحفز النمو، تم اللجوء إلى الديون لتمويل العجز المالي مما زاد من حجم الدين وأثقل كاهل الأجيال القادمة. فقد تضاعف الدين الخارجي تقريباً خلال السنوات العشر الماضية، حيث تجاوز 110% من الناتج المحلي الخام سنة 2023. وأدى إلى زيادة أعباء خدمة الدين، التي بلغت 5.5 مليارات دينار سنة 2024، مما زاد من الضغط على المالية العمومية⁸.
- **غياب الحوار المجتمعي** : لم يتم إشراك المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية بشكل كافٍ في تصميم وتنفيذ الإصلاحات، مما أدى إلى شعور بالإقصاء لدى العديد من الفئات الاجتماعية كما أدى هذا الغياب للحوار إلى مقاومة واسعة وافتقار إلى التأييد الشعبي للسياسات.
- **التوترات السياسية وتأثيرها على الاقتصاد** : أثرت التغيرات السياسية المستمرة في تونس وعدم الاستقرار الحكومي سلباً على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إذ شهدت تونس 10 حكومات مختلفة بين 2011 و2023 ، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي التي قوضت الثقة في الحكومة والاقتصاد، مما جعل من الصعب جلب الاستثمار وتحقيق نمو مستدام. و أثر ذلك سلباً على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وكان لهذا التذبذب السياسي تأثير مباشر على جاذبية الاستثمار الأجنبي، الذي **انخفض** إلى 1.3 مليار دولار سنة 2023 بعد أن كان يقارب 2.5 مليار دولار في سنوات ما قبل 2011. كما أدى التراجع في الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة إلى هجرة الكفاءات الشابة نحو الخارج بحثاً عن فرص عمل أفضل.

⁶ [CARTE DE LA PAUVRETE](#)

⁷ يُعرّف البنك الدولي "الفقر المدقع" بأنه الحالة التي يعيش فيها الفرد بأقل من 2.15 دولار أمريكي في اليوم، وفقاً لمعدلات القوة الشرائية لعام 2017

⁸ [Tunisie - Dette Extérieure | 2009-2024 Données | 2025-2027 Prévisions](#)

الجزء الثاني: التحليل النقدي للسياسات الحالية

1. على مستوى السياسات الضريبية

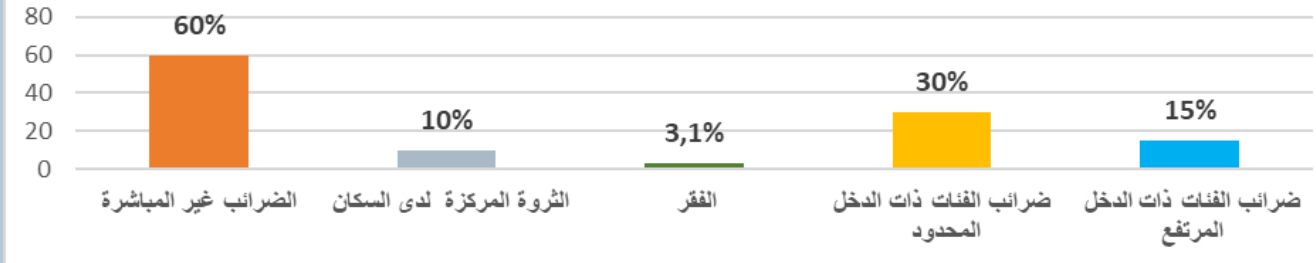
1. العدالة الجبائية

تُعد العدالة الجبائية من المبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها أي نظام ضريبي من أجل تحقيق توزيع عادل للأعباء الضريبية. ويُظهر تحليل توزيع العبء الجبائي في تونس أن النظام الحالي لا يحقق العدالة المنشودة، حيث يتحمل ذوو الدخل المحدود عبئًا ضريبيًا أكبر مقارنة بالفئات الأكثر ثراءً.⁹

يعود السبب الرئيسي في هذا التفاوت إلى الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة، مثل الأداء على القيمة المضافة، التي تمثل حوالي 60% من إجمالي الموارد الجبائية في تونس.¹⁰ وهذه الضرائب تؤثر بشكل أكبر على ذوي الدخل المحدود باعتبارهم يخصصون جزءًا أكبر من دخلهم لاستهلاك السلع والخدمات مقارنة بالفئات الغنية. وبالتالي، يساهم الأداء على القيمة المضافة في تكريس التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، حيث يدفع الفقراء نسبة أكبر من دخلهم في الضرائب غير المباشرة مقارنة بالأثرياء.

من جهة أخرى، تستفيد الفئات الغنية والشركات الكبرى من ثغرات قانونية تتيح لها تقليص التزاماتها الضريبية بشكل غير متناسب. ومن الأمثلة على ذلك استغلال الشركات الكبرى للإعفاءات الضريبية أو التحايل على القوانين من خلال ممارسات مثل التلاعب في القاعدة الضريبية أو نقل الأرباح إلى ملذات ضريبية منخفضة. وفقًا للبنك الدولي، تشير البيانات إلى أن 10% من السكان يستحوذون على نسبة كبيرة من الثروة الوطنية، بينما يعيش 3,1% من التونسيين في فقر مدقع.¹¹ هذا التفاوت في توزيع الثروة يعكس الانعدام الواضح للتوازن في توزيع الأعباء الضريبية، حيث تستفيد الفئات الأكثر ثراءً من النظام الضريبي الحالي بشكل غير متناسب.

رسم 3 : عبء الضرائب و توزيع الثروة



ولتحقيق العدالة الجبائية، من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة لسد هذه الثغرات. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات إصلاحًا في هيكل الضرائب غير المباشرة، مثل تعديل الأداء على القيمة المضافة لتخفيف تأثيرها على الفئات ذات الدخل المحدود. كما يجب ارساء الضريبة على الثروة، مع اتخاذ تدابير أكثر صرامة لمكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز الشفافية في استخدام الحوافز الضريبية. من شأن هذه الإصلاحات أن تساهم في تقليل التفاوتات وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للأعباء الضريبية، مما يعزز الثقة في النظام الجبائي ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

9

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099450111122440099/pdf/IDU14a597e6d12db7144c51bdb61c083b0765c27.pdf>

10

<https://nawaat.org/2023/02/02/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2023-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B9%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86/>

11

https://www.ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/CarTE%20de%20la%20pauvret%C3%A9%20en%20Tunisie_final_0.pdf

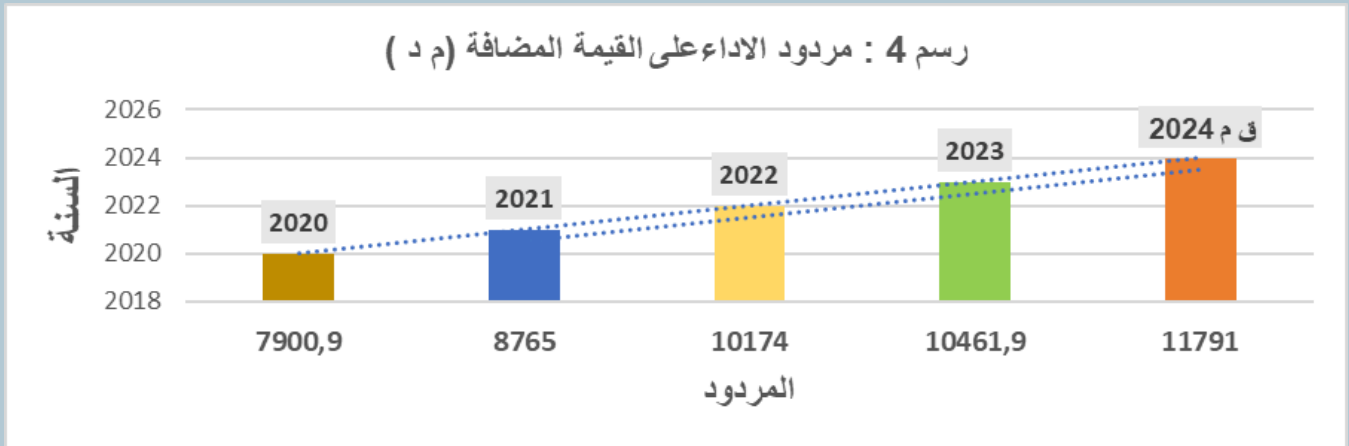
2. الأداء على القيمة المضافة

يُعتبر الأداء على القيمة المضافة من الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها تونس لزيادة الموارد الجبائية، حيث يُطبق على معظم السلع والخدمات بنسب تتراوح بين 7% و 19%. ورغم أن هذا الأداء ساهم بشكل كبير في تعزيز ميزانية الدولة، فإن تأثيره على الفئات ذات الدخل المحدود كان سلبياً.

يوضح تحليل مردود الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للسنوات من 2020 إلى 2024 تأثيراً غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث يمثل المردود من النسبة العادية (19% الموظفة على جل المنتوجات الاستهلاكية) الجزء الأكبر من الموارد، مما يزيد من أعباء المعيشة لهذه الأسر. بينما تُساهم النسبة المخفضة (13% الموظفة على الخدمات الطبية والاستشارات) والنسبة الخاصة (7%) بشكل محدود، فإنها لا تكفي لتعويض تأثير النسبة العادية، مما يفاقم الفجوات الاقتصادية ويقلل من قدرة الأسر ذات الدخل المحدود على تلبية احتياجاتها الأساسية. كما تؤدي زيادة أسعار السلع الخاضعة للأداء على القيمة المضافة إلى تقليص الاستهلاك لدى هذه الأسر، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي.¹²

تكمن المشكلة في الاعتماد على الأداء على القيمة المضافة كأداة رئيسية لجمع الموارد، مما يعمق التفاوت الاجتماعي بين الفئات المختلفة. فالأسر ذات الدخل المنخفض تتحمل نسبة أعلى من دخلها لهذا الأداء مقارنة بالأسر الأكثر ثراءً، ما يزيد من الفجوة الاقتصادية. ومع تراجع القدرة الشرائية لهذه الأسر، يتقلص استهلاكها، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي ويضعه في حلقة مفرغة. حيث يؤدي ضعف الاستهلاك إلى تراجع الطلب المحلي، مما يضعف الاقتصاد ويزيد من هشاشته ويجعل الأزمات الاجتماعية أكثر احتمالاً. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المستمر على الأداء على القيمة المضافة كأداة رئيسية لجمع الموارد قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية.

في حال استمرت الدولة في رفع نسبة الأداء على القيمة المضافة أو توسيع نطاق تطبيقها، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وتفاقم الأزمات



الاجتماعية، حيث سيشعر المواطنون بارتفاع الأعباء الاقتصادية في ظل تدهور مستمر في ظروفهم المعيشية.

II . على مستوى الإصلاحات الهيكلية

اعتمد صندوق النقد الدولي في تعامله مع تونس على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، من بينها تخفيض الدعم وزيادة الضرائب. ورغم أن هذه الإصلاحات تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية، إلا أنها أسهمت في تفاقم الأوضاع المعيشية للفئات ذات الدخل المحدود وزادت من الضغوطات الاقتصادية عليها.

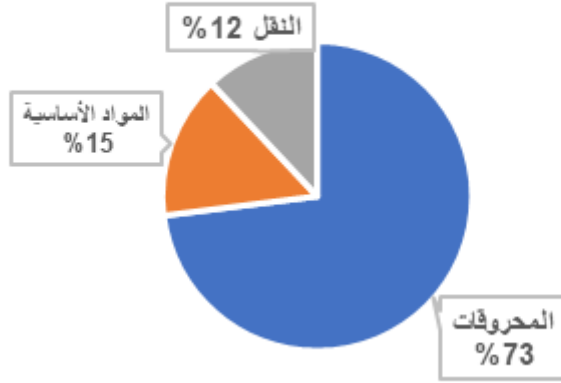
1. نفقات الدعم

في هذا السياق، طبقا لتوقعات قانون المالية لسنة 2024 فقد خصصت ميزانية الدولة لسنة 2024 اعتمادات تقدر بـ 11,337 مليون دينار لنفقات الدعم، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بـ 11,475 مليون دينار في سنة 2023. وقد تم توزيع هذه الاعتمادات بشكل غير متوازن: 7,086 مليون دينار لدعم قطاع المحروقات، و3,591 مليون دينار فقط لدعم المواد الأساسية، و660 مليون دينار لقطاع النقل.¹³

¹² Code de la TVA

¹³ Ministry of Finance, Rapport Oct2024

رسم 6 : توزيع الدعم جوان 2024



يُظهر هذا التوزيع تفاوتًا كبيرًا في الاستفادة من الدعم، حيث يذهب **73%** من نفقات الدعم إلى قطاع المحروقات، الذي يستفيد منه بالأساس مالكو السيارات الفردية، في حين لا تحصل المواد الأساسية التي تمس حياة جميع المواطنين، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، إلا على **15%** من نفقات الدعم. كما أن **12%** فقط موجهة لقطاع النقل، الذي يعاني من تدهور كبير ويخدم بشكل رئيسي الفئات ذات الدخل المحدود التي تعتمد على وسائل النقل العامة في تنقلاتها اليومية.¹⁴

يفاقم التوزيع غير العادل للدعم الظلم الاجتماعي، حيث تستفيد الفئات الميسورة التي تستهلك أكثر، بينما تتحمل الأسر ذات الدخل المحدود العبء الأكبر من ارتفاع الأسعار. نتيجة لذلك، تعاني هذه الأسر من صعوبة مجاراة تكاليف المعيشة المتزايدة، مما يعمق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

2. زيادة الموارد الضريبية

تركزت السياسات الضريبية المعتمدة على زيادة الضرائب غير المباشرة، مثل الأداء على القيمة المضافة الذي يفرض بشكل موحد على السلع والخدمات دون تمييز، مما يعني أن الأسر ذات الدخل المحدود، التي تنفق نسبة أكبر من دخلها على الاستهلاك، تتحمل عبئًا ضريبيًا غير متناسب مما يجعلها تدفع نسبة أكبر من دخلها لهذه الضرائب مقارنة بالأسر الميسورة، التي تتحمل هذه التكاليف بسهولة أكبر. ورغم أن هذه الضرائب تُعد وسيلة فعالة لزيادة الموارد الحكومية، إلا أنها تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة.

ووفقًا لبيانات "قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية (WID)"، تذبذبت حصة الثروات التي يمتلكها أغنى 10% من السكان على مدار العقود. ففي سنة 1990، كانت هذه الحصة حوالي 48%، وعلى الرغم من أنها شهدت انخفاضًا طفيفًا، إلا أنها لا تزال تتجاوز 40% في سنة 2020. من ناحية أخرى، ظلت حصة الـ 50% الأكثر فقرًا من السكان تدور حول 10%، مما يبرز الفجوة الكبيرة.

إلى جانب الأداء على القيمة المضافة، تفرض ضرائب إضافية على عدة منتجات يستهلكها المواطنون بشكل يومي، والمعروفة بـ"المعلوم على الاستهلاك"، تشمل القهوة والشاي وبعض المواد الصحية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع الأساسية وزيادة العبء المالي على الأسر التونسية.¹⁵ فالأسر ذات الدخل المحدود تنفق جزءًا كبيرًا من دخلها على هذه المنتجات، حيث قد يصل إنفاقها إلى 35% من دخلها الشهري على السلع الخاضعة للأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك، مقارنةً بـ 20% للأسر الأكثر ثراءً.¹⁶

هذا الوضع لا يؤدي فقط إلى تقليص النفقات على السلع الأساسية بل يدفع أيضًا بعض الأسر إلى اللجوء للسوق غير الرسمية حيث يمكنها الحصول على المنتجات بأسعار أقل هربًا من الضريبة المرتفعة. هذا الانتقال إلى السوق غير الرسمية، على الرغم من المخاطر المحتملة، يصبح خيارًا ضروريًا للكثيرين لمواجهة ارتفاع الأسعار، في حين تلجأ أسر أخرى إلى تقليل استهلاكها من المواد الضرورية أو استبدالها بمنتجات أقل جودة.

¹⁴Ministry of Finance, Rapport Oct2024

¹⁵ "المعلوم على الاستهلاك" هو نوع من الضرائب غير المباشرة يُفرض على بعض المنتجات والخدمات التي تُعتبر كمالية أو استهلاكية، ويختلف عن ضريبة القيمة المضافة (TVA). في تونس، يتم فرض هذا المعلوم كإضافة منفصلة إلى ضريبة القيمة المضافة على منتجات محددة مثل القهوة والشاي ومنتجات أخرى. يهدف إلى زيادة موارد الدولة لكنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه السلع على المستهلك.

¹⁶ <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18725.pdf>

إن هذه السياسات الضريبية مجتمعة تساهم كذلك في تآكل الثقة بالنظام الضريبي، حيث يشعر المواطنون بعبء غير متناسب وغير عادل. وهذا الشعور بعدم العدالة يزيد من الشعور بالاغتراب وعدم الالتزام بالنظام الضريبي، مما يعزز الفجوة بين المواطنين والمؤسسات المالية ويدفع الأسر ذات الدخل المحدود إلى اتخاذ قرارات غير متوقعة لتحمل هذا العبء المترابيد.

III. الإصلاحات في القطاع العام

ارتفع عدد موظفي الوظيفة العمومية، بما في ذلك موظفي الجماعات المحلية، بين 2015 و2022 بنسبة 10.5%، حيث انتقل من 601.9 ألف موظف سنة 2015 إلى 664.7 ألف موظف سنة 2022، منهم 4414.7 رجلاً.

ووفقاً لاستطلاع المعهد الوطني للإحصاء للفترة المذكورة، تجاوز 25,063 موظفاً في الوظيفة العمومية سن الستين. بينما يبلغ عدد الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و59 عاماً 74,740 موظفاً. وقد سجلت سنة 2023، 24,755 موظفاً جديداً في الوظيفة العمومية و28,289 موظفاً غادروا الوظيفة العمومية.¹⁷

تضمنت سياسات صندوق النقد الدولي مقترح إصلاحات تهدف إلى تقليص عدد موظفي القطاع العام، و التخفيض في كتلة الأجور. وتمحورت هذه الإصلاحات حول:

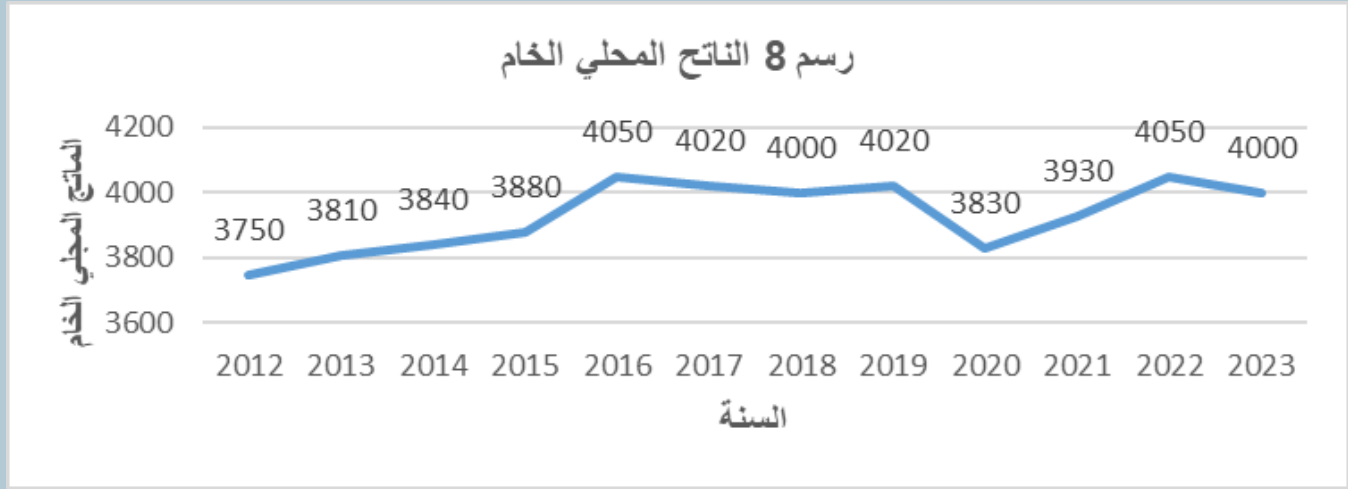
- تخفيض كتلة الأجور بالحد من عدد الموظفين الجدد، خاصة في القطاعات التي تعاني من زيادة في عدد الموظفين وتشجيع الموظفين على التقاعد المبكر وتقديم حوافز مالية للموظفين للخروج الطوعي من الخدمة المدنية.
- تحديث إدارة الموارد البشرية في القطاع العمومي من خلال وضع أنظمة لتقييم أداء الموظفين وربط الرواتب بمستوى أدائهم، مما يهدف إلى تعزيز الكفاءة وتحفيز الموظفين لتحقيق نتائج أفضل. كذلك، يتم التركيز على الاستثمار في تدريب الموظفين الحاليين لتحسين مهاراتهم وتطوير كفاءاتهم بما يتماشى مع متطلبات العصر. كما تقترح هذه الإصلاحات منح الإدارات المحلية مزيداً من الاستقلالية في التوظيف، مما يمكنها من استقطاب الكفاءات التي تحتاجها محلياً وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها.
- تحقيق الشفافية، من خلال نشر معلومات واضحة حول النفقات العمومية ورواتب الموظفين، بالإضافة إلى وضع آليات لمحاربة الفساد، مما يعزز من ثقة المواطنين في الإدارة. كما تشمل الإصلاحات منح الإدارات المحلية صلاحيات أوسع، بهدف تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل أكثر فعالية.

ومع ذلك، تُعتبر هذه الإصلاحات مثيرة للجدل لما لها من آثار سلبية محتملة على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. تهدف الإصلاحات إلى تقليص كتلة الأجور وعدد الموظفين، لكنها قد تزيد من الضغط على هذين القطاعين اللذين يعانيان بالفعل من نقص في الموارد البشرية. ففي قطاع التعليم، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تقليص عدد الموظفين وتشجيع التقاعد المبكر إلى نقص في عدد المدرسين والإداريين، مما يعمق مشكلة الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية ويؤثر سلباً على جودة التعليم. كما أن خروج الكفاءات التعليمية من خلال التقاعد المبكر قد يؤدي إلى فجوة يصعب ملؤها مستقبلاً، خاصة مع الحاجة إلى كوادر تعليمية مؤهلة لتلبية احتياجات المجتمع.

أما في قطاع الصحة، فإن تخفيض عدد العاملين في ظل التحديات الصحية، كالأزمات العالمية وهجرة الأطباء، قد يضع عبئاً كبيراً على الطاقم الطبي المتبقي، ويؤدي إلى تراجع جودة الرعاية الصحية. هذا التأثير يُمكن أن يمس الفئات الأكثر هشاشة بشكل خاص، حيث يعتمدون على القطاع العمومي لتلقي الخدمات الصحية الأساسية.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي نقص الموظفين في الخدمات العمومية إلى تدهور في جودة هذه الخدمات، إذ قد لا يتمكن الموظفون المتبقون من تلبية الطلبات المتزايدة، ما يتسبب في تأخير الخدمات وتأثر الأداء الإداري بشكل عام. كما أن الاستعانة بالتقاعد المبكر أو الخروج الطوعي قد يسهم في فقدان الكفاءات الأساسية في القطاع العام، مما يزيد من صعوبة تعويضها لاحقاً. وفي هذا السياق، أشار صندوق النقد الدولي في توصياته المتعلقة بإصلاح القطاع العام إلى ضرورة تحقيق التوازن بين تقليص كتلة الأجور وضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية بجودة كافية. تضمنت هذه التوصيات الدعوة إلى إعادة النظر في توزيع الوظائف العامة، مع التركيز على التخلص من الوظائف غير الضرورية (ما يُعرف بـ"البطالة المقنعة")، وتعزيز توظيف الكفاءات في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. مع ذلك، لا تتضمن هذه التوصيات ضمانات صارمة لضمان عدم تأثر هذه القطاعات بالنقص في الموظفين. تنفيذ هذه الإصلاحات يعتمد على قدرة الحكومات على تطبيق استراتيجيات فعالة لإعادة توزيع الموارد البشرية، بما يحقق كفاءة الإنفاق ويحافظ على جودة الخدمات العامة في نفس الوقت.

وفي سياق اقتصادي أوسع، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس شهد فترة نمو بين عامي 2012 و2016، لكن هذا النمو تباطأ حتى 2020، قبل أن يبدأ بالتعافي تدريجياً في 2021 و2022. ومع بعض الاستقرار النسبي في 2023، إلا أن هذا التعافي لا يزال هشاً، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات مدروسة تحقق التوازن بين الكفاءة ورفاه المواطن.



وإذا قارنا نمو الناتج المحلي الخام بكتلة الأجور فإن الرسم البياني يُظهر أن الناتج المحلي الخام للفرد في تونس شهد فترات من النمو، تليها هبوط حاد سنة 2020 يرجع إلى جائحة كورونا ولكن النفقات، بما في ذلك كتلة الأجور، ظلت ثابتة أو ازدادت، ثم انتعاش طفيف بعد ذلك. يُظهر ذلك أن الانتعاش في الناتج المحلي الخام أبداً مقارنة بالنمو في كتلة الأجور، مما يُخلق حالة حيث تصبح النفقات على الرواتب غير متناسبة بشكل متزايد مع القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

بينما، خلال نفس الفترة، استمرت كتلة الأجور في القطاع العام في الزيادة رغم الركود أو الانخفاض في الناتج المحلي الخام. على سبيل المثال، بين سنتي 2020 و2023، ارتفعت كتلة الأجور من 19.203 مليار دينار تونسي 2020 إلى 21.607 مليار دينار تونسي سنة 2023، حتى في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الخام في انخفاض.¹⁸

تؤدي الزيادة المستمرة في كتلة الأجور دون زيادة متناسبة في الناتج المحلي إلى خلق عدم توازن في الميزانية، مما يجعل من الصعب على الحكومة تمويل نفقات أخرى مهمة مثل البنية التحتية والتنمية.

ومقارنة مع توصيات صندوق النقد الدولي نرى أن الصندوق يوصي غالباً بخفض النفقات العامة، بما في ذلك كتلة الأجور، لتوافق النفقات مع الموارد. ومع ذلك، لم تنخفض كتلة الأجور رغم هذه التوصيات، مما يُشكل فجوة بين أهداف الإصلاح والواقع. وقد أثر ذلك على الإصلاحات الاقتصادية. إذ أنه مع عدم قدرة الناتج المحلي الخام على النمو بشكل مستدام، لم تحقق الإصلاحات المقترحة من قبل الصندوق، التأثير المطلوب حتى الآن.

ومن أبرز الاستنتاجات تُظهر المقارنة أن الزيادة المستمرة في كتلة الأجور تتعارض مع تقبلات الناتج المحلي الخام، وهذا يطرح تحديات لاستدامة المالية العمومية. وإذا استمرت كتلة الأجور في النمو دون زيادة متناسبة في الناتج المحلي الخام، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم العجز المالي، مما يزيد من الحاجة إلى التداين.

IV . الاعتماد على التداين

تعاني تونس من الاعتماد الكبير على التداين سواء من صندوق النقد الدولي والدائنين الآخرين محليين او خارجيين، مما جعلها عرضة لضغوطات اقتصادية وسياسية وقد أدى هذا الاعتماد على التداين الى الحد من قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات مستقلة تعكس احتياجات المواطنين، وجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

علما انه بعد ثورة 2011، عانت تونس من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في قطاعات حيوية مثل السياحة والاستثمار الأجنبي، مما زاد من الاعتماد على التداين الخارجي لتمويل العجز. علما وان معدل النمو الاقتصادي بلغ حوالي 2.6% في 2022، وهو أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتعويض البطالة المتزايدة وتحقيق استقرار اقتصادي. كما تأثر الاقتصاد بشدة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا حيث تراجع النمو إلى 8.6 - %¹⁹.

¹⁸ Résultats provisoires de l'exécution du Budget à fin Juin 2024

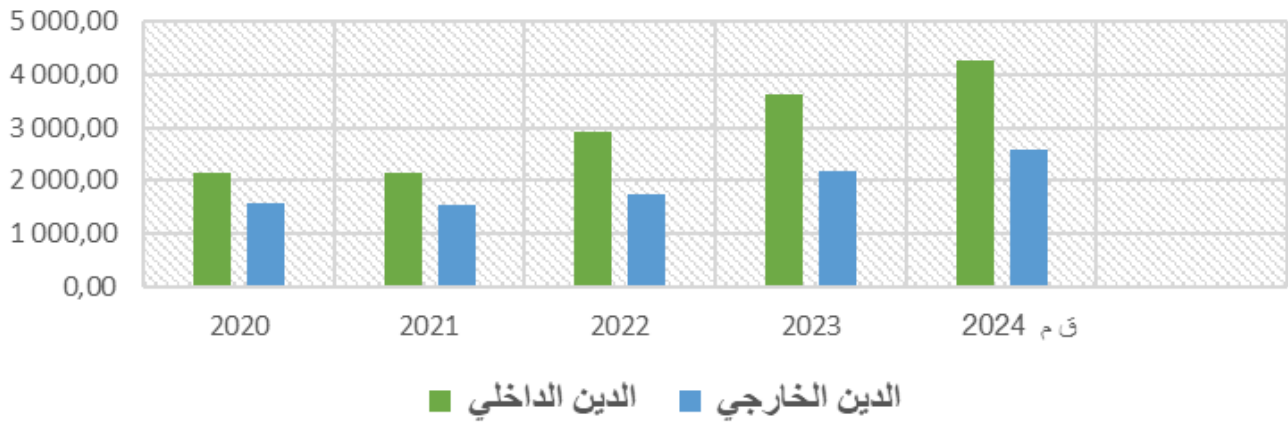
¹⁹ بين 2011 و2020: تراجع النمو والاستثمارات والإدخار الوطني | المنبر التونسي

من ناحية أخرى ، لم تتزامن الزيادة المستمرة في الإنفاق العمومي، خاصة على الأجور والدعم، مع زيادة في الموارد، مما أدى إلى اتساع فجوة العجز.

كما أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً، حيث بلغ 15.3% في الربع الثاني من سنة 2023، مما زاد من الضغط على الحكومة لتقديم حلول اقتصادية واجتماعية، بحيث وجدت الحكومات المتعاقبة نفسها مجبرة على تقديم تنازلات مالية لدعم الفئات المتضررة، مما زاد من العبء المالي بحيث ، بلغ عجز الميزانية 7.7% من الناتج المحلي الخام سنة 2023 ، مما دفع الحكومة إلى اللجوء للاقتراض .

وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع نسبة الدين العمومي إلى مستويات مرتفعة، مما زاد من أعباء سداد الفوائد على خزينة الدولة وقلص من قدرتها على تمويل المشاريع التنموية. وقد وصل الدين العمومي إلى 79% من الناتج المحلي الخام في نهاية سنة 2023، مقارنةً بـ 72.3% سنة 2020. كما بلغ حجم الدين الخارجي حوالي 41 مليار دينار سنة 2023، وهو ما يعادل نحو 40% من إجمالي الدين العمومي.²⁰

رسم 10 تطور الدين العمومي



ومع الاتفاقيات المتكررة مع صندوق النقد الدولي، أصبحت تونس ملزمة بتنفيذ سياسات تقشفية وإصلاحات قد لا تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي أو السياق الاقتصادي الوطني.

وقد أدى تقليص الدعم والترفيغ في الأسعار، كجزء من شروط صندوق النقد الدولي، إلى تأجيج الاحتجاجات الاجتماعية وزيادة الفجوة بين الفئات الميسورة والفئات الهشة مما زاد من التوترات الاجتماعية والسياسية.

بشكل عام، تُظهر السياسات الحالية لصندوق النقد الدولي في تونس تحديات كبيرة، حيث توازن بين تحقيق الاستدامة المالية والحفاظ على حقوق المواطنين وتحتاج الحكومة التونسية إلى إعادة تقييم هذه السياسات وتبني نهج أكثر شمولاً يأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لتحقيق التوازن بين المتطلبات المالية واحتياجات المواطنين.

الجزء الثالث : التحديات المستمرة

1. الأزمات الاقتصادية

تشهد تونس تفاوتًا اقتصاديًا كبيرًا بين المناطق الساحلية المتقدمة والمناطق الداخلية الفقيرة. يبلغ معدل البطالة في بعض المناطق الداخلية مثل قفصة وسليانة أكثر من 25%، مقارنةً بالمعدل الأدنى في المناطق الساحلية. هذا التفاوت يعوق تحقيق تنمية متوازنة.

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التونسي يعتمد بشكل رئيسي على قطاعات تقليدية مثل الفلاحة والسياحة والصناعة التحويلية و هذه القطاعات عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والأزمات المناخية، مما يقلل من استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.

لذا تواجه تونس تحديات اقتصادية كبيرة تتعلق بتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة، بالإضافة إلى التضخم المتزايد. هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسات الضريبية، حيث تقلص من الموارد الجبائية وتزيد من الأعباء على الفئات الضعيفة.

2. الاستقرار السياسي

يشكل الاستقرار السياسي عاملاً أساسياً في نجاح أي سياسة جبائية وقد استعملت الية العفو الجبائي في عديد الحملات الانتخابية. وبالنسبة لتونس التي شهدت منذ 2011، تشكيل 12 حكومة و بالتالي فإن التقلبات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة أثرت بشكل سلبي على تنفيذ السياسات الضريبية وعقدت تطبيق السياسات الاقتصادية المتفق عليها مع الجهات المانحة وحدثت من القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة وأدى إلى تعقيد المفاوضات مع الجهات المانحة الدولية.

3. المعارضة الاجتماعية والسياسية

بينما يشدد صندوق النقد الدولي على أهمية الإصلاحات الهيكلية، تواجه تونس صعوبة في تنفيذها بسبب المعارضة الاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، تخفيض الدعم ورفع أسعار الطاقة قد يكون ضرورياً اقتصادياً، لكنه يؤدي إلى احتجاجات شعبية واسعة كما ان صندوق النقد الدولي يطالب بتقليص فاتورة الأجور في القطاع العام التي تشكل 16% من الناتج المحلي الخام سنة 2023، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم في حين تجد الحكومة صعوبة في تنفيذ هذه الإصلاحات بسبب المخاوف من الاضطرابات الاجتماعية.

4. مخاطر الانهيار المالي

سجلت تونس على مر عقود نقصاً في الموارد المالية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة التي تتطلب موارد مالية كبيرة، في حين انها تعاني من عجز مالي مرتفع ومستويات دين عمومي تقارب 79% من الناتج المحلي الخام سنة 2023.²¹

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية، قد تصل نسبة الدين العمومي إلى 88% من الناتج المحلي الخام بحلول 2025 إذا استمر الاعتماد المفرط على الاقتراض وعدم تنفيذ إصلاحات هيكلية ناجحة. وعليه فإن الحصول على تمويل كافٍ للاستثمارات في البنية التحتية المستدامة يمثل تحدياً كبيراً.²²

وبالتالي فإن استمرار الاعتماد على التداين دون تحقيق نمو اقتصادي حقيقي أو إصلاحات هيكلية ناجحة يزيد من خطر عدم قدرة تونس على سداد ديونها في المستقبل، مما قد يؤدي إلى أزمة ديون أو تعثر في السداد.

5. التحديات الاجتماعية

تتجلى التحديات الاجتماعية في تونس بوضوح في تزايد معدلات الهجرة غير النظامية بين الشباب، وهو انعكاس مباشر لشعورهم بالإحباط وفقدان الأمل في الحصول على فرص عمل وتحقيق التنمية. هذا الوضع يشكل استنزافاً للموارد البشرية ويعرقل مسار التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني نظام التعليم في تونس من فجوة كبيرة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، حيث ترتفع معدلات البطالة بين حاملي الشهادات العليا بشكل لافت. مما يبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني بما يضمن تنمية بشرية متوازنة ومستدامة. كما أن البطالة لا تزال مرتفعة، حيث بلغت 15.3% في الربع الثاني من سنة 2023، بينما تصل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-24) إلى أكثر من 35%، مما يؤدي إلى هدر الطاقات الشبابية و يعوق التقدم. إضافةً إلى ذلك، يعمق ارتفاع نسب الفقر الفجوة الاجتماعية، إذ يعيش حوالي 21% من التونسيين تحت خط الفقر حسب بيانات 2021، مما يزيد من تحديات تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

²¹ Résultats provisoires de l'exécution du Budget à fin Juin 2024 (1).pdf

²² Résultats provisoires de l'exécution du Budget à fin Juin 2024 (1).pdf

6. التحديات البيئية

تواجه تونس تزايداً في ندرة الموارد المائية، مما يجعلها من بين الدول الأكثر فقراً مائياً على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد من المياه إلى أقل من 400 متر مكعب سنوياً بحلول عام 2025، مما يهدد الأمن الغذائي يعيق نمو القطاع الفلاحي . كما أن تدهور الأراضي الفلاحية وازدياد التصحر يمثلان تحدياً كبيراً. وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2022، تعاني حوالي 75% من الأراضي الفلاحية في تونس من درجات متفاوتة من التدهور، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وزيادة التبعية الغذائية.²³

و تواجه البلاد أيضاً تأثيرات سلبية ناتجة عن التغيرات المناخية، التي تضرب قطاعات حيوية مثل الفلاحة والسياحة. ارتفاع درجات الحرارة، والتغير في أنماط الأمطار، وتزايد التصحر تشكل تحديات كبيرة. ورغم التزام تونس باتفاق باريس للمناخ، فإنها تحتاج إلى تعزيز الاستثمارات في الطاقات المتجددة والبنية التحتية الخضراء لتحقيق أهدافها المناخية.

7. عدم كفاءة النظام الضريبي

يعاني النظام الجبائي في تونس من عدة تحديات تؤثر على فعاليته، أبرزها التهرب الضريبي الذي يُقدّر بحوالي 2.5 مليار دينار سنوياً. هذا الخلل يقلل من قدرة الدولة على جمع الموارد الضرورية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة ويزيد من الضغط على الموارد المالية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد النظام الجبائي بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، التي تشكل حوالي 65% من إجمالي الموارد الجبائية. هذا الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة يزيد من العبء على الفئات الفقيرة، حيث تؤثر هذه الضرائب بشكل غير متناسب على الشرائح الأقل دخلاً، مما يعمق من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.²⁴

علاوة على ذلك، يُعتبر الفساد وضعف الإدارة من أبرز التحديات التي تواجه تونس في تطبيق سياساتها الجبائية. فغياب الشفافية والتعقيدات الإدارية تؤدي إلى تفشي التهرب الضريبي وتضعف من فعالية النظام الجبائي. وقد بات إصلاح هذا النظام ضرورة ملحة لضمان توزيع أكثر عدالة للعبء الضريبي وتعزيز قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية.

بناء على كل التحديات المذكورة فإن تحقيق التنمية المستدامة في تونس يتطلب جهوداً متكاملة تشمل إصلاحات اقتصادية واجتماعية و بيئية. كما تستدعي التحديات المرتبطة بالفقر والبطالة والتغيرات المناخية استراتيجيات شاملة تعزز النمو الاقتصادي المتوازن وتدعم العدالة الاجتماعية وتراعي الحفاظ على الموارد البيئية.

²³ أزمة المياه في تونس: سوء التصرف في الموارد المائية يهدد البلاد بالشح المائي - FTDES
تونس تواجه التغيرات المناخية: التحديات والتدابير المطلوبة

²⁴ [INS: La part des emplois informels en Tunisie est de 44,8% | Tustex](#)

الجزء الرابع: البدائل المقترحة

إنهاء سياسات النقشف: بدائل لتعزيز العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي

لقد أظهرت السياسات النقشفية المفروضة على تونس ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي آثاراً سلبية، خاصةً على الفئات الضعيفة. إذ غالباً ما تضمنت هذه السياسات تخفيض الإنفاق العام وتقليص الدعم على السلع الأساسية، مما أدى إلى اتساع الفجوة الاجتماعية وتدهور جودة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. بناءً على ذلك، من الضروري إعادة النظر في هذه السياسات لتفادي المزيد من التدهور الاجتماعي وتوجيه السياسات نحو نهج شامل ودائم يعزز العدالة والنمو.

بدائل للسياسات النقشفية

عوضاً عن مواصلة سياسات النقشف، تستطيع تونس اعتماد بدائل تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال:

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يمثل هذا القطاع أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذا، يمكن تقديم حوافز ضريبية ومالية لدعم هذه المشاريع وإنشاء صناديق تمويل وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للشباب. من شأن هذا الدعم أن يخفف من التأثير السلبي للديون الخارجية ويؤسس لنموذج اقتصادي يستند إلى الإنتاج المحلي والمساهمة الفعالة للأعمال الصغيرة في النمو.
- **تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي:** ينبغي تحسين بيئة الأعمال عبر إصلاحات تشريعية وضريبية تضمن استقراراً قانونياً وجبائياً، ما يعزز ثقة المستثمرين. من المهم تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسريع التراخيص وحذف جُلها، مما يساعد في إطلاق مشاريع استثمارية تساهم بشكل مباشر في تنمية شاملة ومستدامة.
- **زيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية:** بدلاً من تقليص الإنفاق، يمكن لتونس زيادة استثماراتها في قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ما يعزز إنتاجية الاقتصاد ويضمن تحسين جودة الخدمات الأساسية. هذا الاستثمار لا يعزز التنمية الاقتصادية فحسب، بل يوفر أساساً قوياً لبناء رأس المال البشري اللازم لنمو مستدام.
- **تنويع الاقتصاد:** تحتاج تونس إلى توسيع قاعدة اقتصادها نحو قطاعات جديدة، مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية، بعيداً عن الاعتماد المفرط على السياحة والفلاحة. هذا التنويع قد يُخفف من الحاجة المتزايدة إلى الاقتراض ويخلق فرصاً للنمو المستدام.
- **تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي:** يمكن تحسين برامج الحماية الاجتماعية لضمان توفير الدعم الكافي للفئات الأكثر تضرراً. قد يشمل ذلك تقديم دعم مالي مباشر للأسر محدودة الدخل، وتوسيع برامج التأمين الصحي وتحسين جودة التعليم المجاني.
- **التخطيط الاقتصادي الشامل:** من الضروري تطوير خطة اقتصادية شاملة توازن بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، مع التركيز على الحلول الدائمة بدلاً من الحلول السريعة. هذه الخطة يمكن أن تكون ركيزة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

● إدارة الدين بشكل مستدام

إدارة الدين بصورة مستدامة تتطلب استراتيجيات تقلل التكلفة وتحقق استقراراً مالياً على المدى الطويل. يمكن لتونس التفاوض لإعادة جدولة ديونها لتخفيف الضغوط المالية الحالية، مع التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة الشفافية في إدارة الموارد. ينبغي أيضاً الحد من الاعتماد على الديون الخارجية عبر تعزيز الموارد المحلية، من خلال نظام ضريبي أكثر فعالية يدعم القدرة التمويلية الذاتية للمشاريع التنموية. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة مفيدة لتنويع مصادر التمويل وتقليل الحاجة إلى الاقتراض. كما أن تحسين إدارة الديون القائمة وإعادة هيكلتها يمكن أن يوفر شروطاً مالية أكثر ملاءمة، مما يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

تعزيز العدالة الجبائية

تحقيق العدالة الجبائية يعد أحد الركائز الأساسية لتقليل الفجوة بين الطبقات وتحفيز النمو الشامل. يمكن بلوغ ذلك عبر:

- **تعزيز الموارد الداخلية:** من خلال تحسين النظام الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل، خاصةً من الفئات الغنية والشركات الكبرى، مما يساعد على تقليص العجز وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.
- **نظام ضريبي تصاعدي:** يمكن تطبيق نظام ضريبي يضمن مساهمة أكبر للأثرياء، مع مراجعة جدول الضرائب بانتظام ليعكس التغيرات الاقتصادية، مما يُمكن من معالجة الفوارق الاقتصادية بشكل ملموس.
- **توسيع القاعدة الضريبية:** من خلال الحد من التهرب الضريبي عبر تحسين آليات الرقابة، وضمان توزيع عبء الضريبة بشكل عادل على جميع المداخل.
- **إصلاح الإعفاءات الضريبية:** توجيه الإعفاءات الضريبية نحو الفئات المتوسطة وذات الدخل المحدود، مما يعزز العدالة في توزيع الأعباء المالية.
- **فرض ضرائب على الثروة والأصول الكبرى:** من شأن فرض ضرائب على الثروات الكبيرة أن يساهم في تقليص التفاوتات الاجتماعية.

- **تقليل الفجوة بين الضرائب على الأفراد والشركات:** تقليل الفجوة في نسب الضرائب بين الأفراد والشركات يحقق توازنًا أكبر، مما يعزز من العدالة الاجتماعية ويدعم بيئة نمو اقتصادي عادل ومستدام.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، نؤكد أن سياسات التقشف، على الرغم من كونها قد أُعتبرت في بعض الأحيان حلولاً مؤقتة لأزمات الاقتصاد، إلا أنها أثبتت آثارها السلبية على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع التونسي. إن تبني سياسات بديلة تركز على العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي هو الخيار الأفضل لتجنب المزيد من التدهور الاجتماعي ولتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

تتمثل هذه البدائل في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، مع الاهتمام ببناء منظومة اقتصادية تعزز التنوع والابتكار. من خلال تخطيط اقتصادي شامل يتماشى مع احتياجات المجتمع، يمكن تحقيق نمو اقتصادي يدعم جميع الفئات دون استثناء.

علاوة على ذلك، فإن إدارة الدين بشكل مستدام، عبر تحسين إدارة الميزانية وتعزيز الموارد المحلية، تعد من الضروريات لتحقيق الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون التركيز على تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية خطوة استراتيجية تتطلب إرادة سياسية قوية ورؤية طويلة الأمد.

إن تعزيز العدالة الجبائية بشكل أداة فعالة لمكافحة التفاوتات الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يساهم نظام ضريبي تصاعدي وشفاف في خلق بيئة اقتصادية تدعم التنمية العادلة. في هذا الصدد، يعتبر إصلاح النظام الضريبي أحد العناصر الأساسية التي تضمن توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين جميع المواطنين والشركات.

ختاماً، يتطلب تطبيق هذه التوصيات شراكة قوية ومستدامة بين الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية. هذا التعاون ليس فقط ضرورياً لاستمرارية الإصلاحات، بل أيضاً لضمان أن تُوجه هذه الجهود نحو تحقيق تنمية عادلة وشاملة تخدم جميع فئات المجتمع. عبر بناء قاعدة مالية متينة وسياسات ضريبية عادلة، يمكن لتونس أن تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يضمن مستقبلاً أكثر إشراقاً لجميع المواطنين التونسيين، ويوفر بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للاستدامة تدعم الأجيال القادمة وتحقق تطلعاتهم.

المراجع

- تقرير وزارة المالية حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى السادسي الأولى من سنة 2024
- مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات
- مجلة الأداء على القيمة المضافة
- البنك الدولي : TUNISIE Faits marquants MPO SM22 et défis internationaux
- دراسة جمعية البوصلة : LA JUSTICE FISCALE EN TUNISIE : UN IDÉAL PIÉTINÉ PAR LES POLITIQUES D'ENDETTEMENT
- بلاغ صحفي للبنك الدولي بتاريخ 8 ماي 2024 La reprise durable de la Tunisie exige des actions rapides pour saisir les opportunités
- دراسة : ActionAid International Progressive Taxation Briefings - ActionAid International [web mondial ActionAid International https://actionaid.org](https://actionaid.org)
- دراسة : IMF: Report on fairness of Tunisia's tax system 17 OCTOBER, 2015
- تقرير : ITCEQ Tunisie Tableau de bord de la conjoncture économique premier trimestre 2024
- دراسة : THE TUNISIAN TAX ADMINISTRATION A Broken-Down Instrument By Sahar Mechmech
- دراسة : La justice fiscale un enjeu de survie à la portée de la Tunisie par Amine Bouzaiene
- تقرير : ITCEQ Tunisie Le positionnement compétitif de l'économie Tunisienne 2024
- تقرير : Tribune de l'ITCEQ n° 32 - Août 2024 - Les ressources humaines en Tunisie : un atout en perte de vitesse
- مقالات :
- 1) Les alternatives au FMI : La position de la Tunisie et les risques financiers
Date: 9 janvier 2024 Source: WMC avec TAP
- 2) Tunisie : La dette intérieure augmente de 24,9 % au premier semestre 2024
Date: 26 août 2024 Source: WMC avec TAP
- 3) Tunisie : le paiement de la dette extérieure engloutira toute croissance économique cette année
Date: 20 août 2024 Source: Bab Bnet

- مواقع :

(1) وزارة المالية بتونس

(2) صندوق النقد الدولي

(3) البنك الدولي

(4) المعهد التونسي للإحصاء

(5) WID - World Inequality Database